

محاضرات مقياس تقنيات و أعمال البنوك

المحاضرة الأولى: الوساطة المالية

من أهم مكونات النظام المالي نجد الوساطة المالية، لأن الوساطة المالية تعمل على تقديم خدمات خاصة للنظام المالي، كتشيط المعاملات وتفعيل هذا النظام، فبوجود فئة تمثل الوساطة المالية كان من الضروري وخاصة مع كبر حجم المعاملات ونقص المعرفة، حيث تقوم الوساطة المالية بالتوفيق بين رغبات أطراف التعامل فهي تمثل مجال أمام أصحاب الفائض المالي لتوظيف فوائضهم، وأمام أصحاب العجز المالي لتلبية حاجاتهم التمويلية. تتبع الحاجة إلى الوساطة المالية من التفاوت في المعرفة والثروة لدى الأفراد، وهنا تكون الفرصة أمام الوسيط المالي الذي يقوم بالتوفيق بين الطرفين و إشباع حاجتهما مقابل ربح متفق عليه، وبذلك يكون الأطراف جميعا مستفيدين وهذا مما ينعكس على الاقتصاد ككل، ومن أجل التعرف على الوساطة المالية تم التطرق إلى العناصر التالية:

I. طرق التمويل: يمكن دراسة وظيفة الوساطة المالية من خلال الإشارة إلى الطرق المختلفة لتمويل الخارجي والتي يمكن حصرها في:

1. التمويل المباشر: يصدر المتعاملون الاقتصاديون أصول مالية مباشرة وهي أوراق مالية أولية لأن من يقوم بإصدارها هو المقترضين النهائيين (أصحاب العجز) والتي تمكنهم من الحصول على أموال من خلال بيعها إلى أصحاب الفائض إذ تمثل هذه الأوراق اعتراف بالدين، فالتمويل المباشر يتم بين أصحاب العجز الذين يقدمون أوراق مالية مباشرة (أولية) وأصحاب الفائض الذين يقدمون أموال، أي العلاقة تتم بين المتعاملين غير الماليين دون تدخل وساطة مالية.

وتعتبر الأسواق المالية المكان المناسب لهذا التمويل أي عدم وجود الوسيط المالي (حالة اللالوساطة)، الذي يتم عن طريق آلية وساطة السوق وتعرف أيضا بوساطة المحايدة، ويتمثل الوسيط في السمسار و صناع السوق الذي لا تتأثر ميزانيته من خلال عملية الوساطة. كما يعتبر التمويل المباشر هو التمويل الغالب في اقتصاد الأسواق المالية.

2. التمويل الغير مباشر: تمر الأموال على قنوات أخرى وتصل إلى أصحاب العجز (طالبى الأموال) بطريقة غير مباشرة لأن المتعاملين الاقتصاديين الذين يملكون فوائض الأموال (عارضى الأموال) يوظفونها لدى مؤسسات الوساطة المالية مقابل أصول مالية غير مباشرة (ثانوية) ووجود هذه المؤسسات الوسيطة يسمح لأصحاب العجز بتغطية عجزهم عن طريق الاقتراض من هذه المؤسسات الوسيطة من خلال إصدارهم لأصول المالية المباشرة (أولية) وبيعها لهذه الأخيرة، فكأن مؤسسات الوساطة المالية تقترض الأموال من أصحاب الفائض وتقرضها لأصحاب العجز، فمؤسسات الوساطة المالية تصدر أصول مالية غير مباشرة (ثانوية) وهو مجال دراسة الوساطة المالية.

وتعرف الوساطة المالية بوساطة الميزانية لأن الوسيط تتأثر ميزانيته إذ يعمل فيها الوسيط المالي على تحويل مميزات الأصل المالي، فالوسيط المالي يقوم بشراء أوراق مالية مباشرة (أولية) ويحتفظ بها في جانب الأصول من

محاضرات مقياس تقنيات و أعمال البنوك

ميزانيته، وفي المقابل يقوم بإصدارات مختلفة غير مباشرة (ثانوية) تسجل في جانب الخصوم. كما يعتبر التمويل غير المباشر هو التمويل الغالب في اقتصاد المديونية.

II. مفهوم الوساطة المالية: تعرف على أنها هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقترضين والمقرضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة فهي تخلق قنوات جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي.

و من جهة أخرى تقوم هذه الهيئات أيضا بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح قروض إلى أطراف أخرى، وبهذه الطريقة فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما الحالية وأهدافهما المستقبلية، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب الفائض والذين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل، والوساطة المالية هي الهيئة التي تربط بينهما فهي تجمع فوائض التمويل من جهة وتقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي، ويعتبر ذلك من أهم ما تقوم به فهي تجمع ادخارات صغيرة ومتناثرة وجارية في أغلبها وتقوم بإعادة توزيعها على الذين هم في حاجة إليها في شكل قروض كبيرة، ولذلك يمكن القول أن الوساطة المالية من خلال الدور الفعال الذي تلعبه قد استطاعت أن توفق ما بين الأهداف المتعارضة لمختلف أطراف العلاقة وذلك من حيث السيولة والربحية والمخاطر.

III. أهمية الوساطة المالية: يمكن ذكر أهمية وجود الوساطة المالية بالنسبة لكل طرف من أطراف التمويل و كذا الاقتصاد القومي ككل و ذلك كما يلي:

1. بالنسبة لأصحاب الفائض المالي: بالنسبة لهذه الفئة من المتعاملين، سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر أهمها يلي:

- يعني وجود الوساطة المالية لأصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم، فالوساطة المالية بحكم طبيعتها نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة، وليس السبب في ذلك يتمثل في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، إنما بصفة رئيسية نظرا للقوانين و التنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين، فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ، و هو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشرة.

- يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.

- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، و لما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ به لدى هذه المؤسسة الوسيطة.

محاضرات مقياس تقنيات و أعمال البنوك

2. بالنسبة لأصحاب العجز المالي: تتمثل في:

- تقوم الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة بشكل كافي و في الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وهي تحقق هذه العملية نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة. و بما أن هناك تيارات من الودائع، فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب.
- وجود الوساطة المالية يسهل للمقترض عملية البحث عن أصحاب الفوائض المالية، على افتراض أن المصاعب الأخرى غير موجودة. الوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.
- كما أن وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقرضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية و بمدة تجميد الأموال. ولكن نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية، و الاستفادة من طفرة الحجم من جهة أخرى، و رمزية الفوائد المدفوعة على الموارد المستعملة من جهة ثالثة، تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة بالشكل الموجود في علاقة التمويل المباشرة.

3. بالنسبة للوساطة المالية ذاتها: تؤدي الوساطة المالية عدة خدمات لأصحاب الفائض المالي و أصحاب

العجز المالي و لكنها في المقابل تستفيد من الكثير من المكاسب، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تستفيد من الفائدة على القروض، و تعتبر هذه الفائدة من المداخل التي تعظم عائدها بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه أو الذي تقوم عليه نشاطاتها.
- استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية، و يجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيء، حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع.
- حصول الوساطة المالية على ودائع يسمح بتوسيع قدرتها على منح القروض و ذلك بإنشاء نقود الودائع، ويعني هذا أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه حقيقة من ودائع، و هو بطبيعة الحال أمر يزيد من امكانياتها في زيادة الأرباح.

4. بالنسبة للاقتصاد ككل: تتمثل في:

- يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة و تحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.
- تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد ذو الطبيعة التضخمية بتعبئة السيولة الموجودة. و لكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.
- تقادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، فوجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي، و الوساطة المالية وحدها بإمكانها أن تسمح بتقادي كل هذه المشكلات.

IV. وظائف الوساطة المالية: وتتمثل في:

محاضرات مقياس تقنيات و أعمال البنوك

1. تقديم المعلومات المالية و تحليلها: إن العديد من الأفراد الذين ليست لديهم المعرفة الكاملة بشؤون الأوراق المالية، قد لا يستطيعون أن يقوموا بجمع و تحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الأوراق المالية غير المباشرة خصوصا إذا كانت لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون في استثمارها، و من هنا يأتي دور الوسطاء الماليين، فهم يستطيعون الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي. و ستكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء بالطبع منخفضة جدا إذا ما تم توزيعها على الحجم الكبير و المتنوع من الأصول التي يجمعونها و يحللون المعلومات الخاصة بها، و فضلا عن ذلك، يدعي بعض الوسطاء أن الاستعانة بهؤلاء الخبراء يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل كثيرا من تلك القرارات التي كان أصحاب المدخرات سوف يتخذونها بأنفسهم، و غالبا ما تصادف صحة هذا الادعاء و لو جزئيا، و حتى إذا لم يكن هذا صحيحا في بعض الحالات، فالأمر المؤكد هو أن تكلفة جمع و تحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين تكون غالبا أقل مما لو قام بذلك المدخرون الأصليون.

2. تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة: و يقصد بها التكاليف التي تتطوي عليها عمليات شراء الأصول المالية المباشرة و الاحتفاظ بها و بيعها، و هنا يستطيع الوسطاء الماليون تحقيق وفورات اقتصادية في ناحيتين، ناحية حجم العمليات المالية التي يقومون بها و ناحية عدد مرات قيامهم بهذا العمليات. بالنسبة للناحية الأولى نجد أن الوسطاء يكون حجم عملياتهم كبيرا فإن توزيع التكاليف المصاحبة لهذه العمليات على هذا الحجم الكبير من الأصول المتعامل فيها يجعل نصيب كل واحد من هذه الأصول (الأوراق المبيعة و المشتراة) من إجمالي هذه التكاليف (التكلفة المتوسطة) صغيرا جدا بالمقارنة مع التكلفة المتوسطة التي تتحملها كل واحدة من الأصول المالية في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم بها المدخرون النهائيون بأنفسهم.

أما بالنسبة للناحية الثانية فنجد أن عدد المرات التي يقوم فيها الوسطاء الماليون بعمليات شراء أو بيع أصول مالية يكون أقل من عدد المرات التي يقوم فيها المدخرون النهائيون بعمليات متشابهة، و بالطبع فإن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيضا في تكاليف القيام بها، و السبب في انخفاض عدد عمليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون عما يقوم به المدخرون النهائيون هو أن المدخر النهائي يتعين عليه أن يبيع قدرا من الأصول المالية التي في حوزته كلما اضطرته حاجته إلى السيولة إلى تحرير جزء من أرصده المحبوسة في تلك الأصول، و طبعا نتوقع أن يتكرر ذلك كثيرا، أما الوسيط المالي فلا يقوم بمثل هذه العمليات عددا كبيرا من المرات، لأن حاجته إلى السيولة لا تكون مفاجئة و متكررة، فضلا عن أنه يتوقع باستمرار أن التيارات النقدية المتدفقة إليه (متحصلاته الكلية) تكون كافية لسد حاجته إلى السيولة. و من ثم لا يضطر إلى إحداث نقص صافي في أصوله الكلية عن طريق بيع مقادير منها بصفة مستمرة و بالصورة التي يكررها المدخرون النهائيون.

3. توفير الائتمان و تقديمه إلى رغبته: ارتبط ظهور الوسطاء الماليين في البداية بعملية نقل فوائض المدخرين (الوحدات ذات الفائض) إلى المستثمرين و المستهلكين (الوحدات ذات العجز)، ثم مع تزايد الحاجات الاقتصادية إلى الائتمان تطورت وظيفة الوسطاء الماليين فلم تعد تنصب فقط على تسهيل عمليات الائتمان المباشر بل أصبحت تحاول توفير مقادير إضافية جديدة (خلق دين جديد) عن طريق خلق (إصدار) الأصول

محاضرات مقياس تقنيات و أعمال البنوك

المالية غير المباشرة، و من الواضح أن الوسطاء الماليين يعملون بهذا على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك لضمان نمو الدخل الوطني بمعدل مستقر.

4. توفير السيولة: يتميز الوسطاء الماليون بأنهم يخلقون سيولة حيث يجعلون من الممكن للمقرضين أن يقدموا قروضا قصيرة الأجل و طويلة الأجل للمقترضين، و رغم حقيقة انهم استخدموا أموال المودعين لتقديم قروض طويلة الأجل فإنهم يستطيعون أن يعدوا المودعين بأنهم يستطيعون سحب ودائعهم في أي وقت، لو أن لديها عدد من المودعين الأفراد الصغار ذوي القرارات المفصلة حول ما إذا كانوا سيسحبون ودائعهم أم لا، حيث لا ترتبط قراراتهم حول سحب ودائعهم أم لا، و من ثم يستطيع البنك مثلا أن يتنبأ على نحو جيد بالتوزيع الاحتمالي لمسحوبات الودائع في أي وقت و يحتفظون باحتياطيات صغيرة الحجم لمواجهة المسحوبات.

5. تدنية المخاطر: أما الفائدة الأخرى فتكمن في تدنية المخاطر، فالمدخر النهائي مهما كانت قيمة الفوائض المتاحة لديه لغرض الاستثمار لن تمكنه إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، و بالتالي فإن حجم المخاطرة الذي يواجهه كبير إذا ما حدث و انخفضت أسعارها السوقية و أراد التخلص منها قبل استحقاقها، فإن الوسيط المالي نظرا لما يستطيع أن يجمعه من فوائض يصبح حجمها في النهاية كبيرا جدا، فإنه يستطيع شراء أحجام كبيرة و متنوعة من الأصول، و هو بهذا يحقق قدرا من الأمان ضد مخاطر انخفاض قيمة بعضها نظرا لاحتمال أن ترتفع قيمة البعض الآخر في نفس الوقت مما يلغي الأثر الأول. فضلا على أن الوسطاء الماليين كما ذكرنا من قبل يستطيعون بإمكانياتهم الكبيرة أن يستخدموا أخصائين في المجال المالي من ذوي الكفاءات العالية التي تعنى بتحليل الائتمان و وضع المعايير المناسبة لتقييم المقترضين، و لذلك فإن الذي يقتني أصولا مالية لوسيط مالي، يعرف أنه يحوز دينا في مواجهة وسيط تتميز محفظة أوراقه بالتنوع الذي يديني حجم المخاطرة المحتملة، و هو أمر غالبا ما لا يستطيع المدخر نفسه تحقيقه بمعرفته.

V. مؤسسات الوساطة المالية: تأخذ مؤسسات الوساطة المالية الأشكال التالية:

1. البنك المركزي: يعتبر قلب الجهاز المصرفي، فهو مؤسسة نقدية حكومية تتولى إدارة السياسة النقدية وتهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة والرقابة على النظام المصرفي والائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية للعملة الوطنية وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية. كما يقوم بدوره كمقرض الأخير للوحدات المصرفية المختلفة ويحصل منها على الودائع التي تستخدم لأغراض المقاصة بين هذه المؤسسات.

2. مؤسسات الإيداع: وهي مؤسسات تتميز بقبول الودائع من الوحدات الاقتصادية بغرض توظيفها في أنشطتها المختلفة كمنح الائتمان، والاستثمار في الأوراق المالية، كما تقوم بدور هام في عملية خلق النقود خاصة منها المصارف التجارية لذلك تساهم في التأثير على العرض النقدي، وتنقسم إلى:

1-2. مؤسسات مصرفية تقبل الودائع: ومن أهمها البنوك التقليدية والإسلامية.

محاضرات مقياس تقنيات و أعمال البنوك

- 2-2. مؤسسات غير مصرفية تقبل الودائع: وتشمل بدورها المؤسسات التالية: مؤسسات الادخار والاقراض، بنوك الادخار المشتركة، اتحادات الائتمان.
3. مؤسسات غير ودائعية: وتصنف إلى مؤسسات تعاقدية، ومؤسسات الاستثمار.
- 3-1. المؤسسات التعاقدية: هي مؤسسات مالية لا ودائعية تقوم بجمع مواردها على فترات دورية وعلى أساس تعاقدية، وتستطيع هذه المؤسسات التنبؤ بدرجة عالية من الدقة بمقدار ما ستدفعه من الأموال لصالح المنتفعين في المستقبل وتتمثل أساسا في: شركات التأمين، صناديق التقاعد.
- 3-2. مؤسسات الاستثمار: هي مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية جمع الموارد المالية من خلال بيع الاصول المالية المختلفة للجمهور واستثمارها في الأسهم والسندات ومن أهمها: شركات الاستثمار، الصناديق المشتركة، الصناديق المشتركة لصندوق النقد.